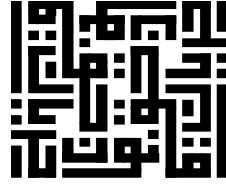


الفلستينية المستقلة لحقوق

Independent
for Citizens' Rights



الهيئة

المواطن

The Palestinian
Commission

قطاع الزراعة الفلسطيني
خلال إنتفاضة الأقصى
(الأضرار، والمساعدات ومعايير تقديمها)

سلسلة تقارير خاصة (39)

قطاع الزراعة الفلسطيني
خلال إنتفاضة الأقصى
(الأضرار، والمساعدات ومعايير تقديمها)

سلسلة تقارير خاصة (39)

المحتويات

الرقم	الموضوع
1	مقدمة
2	القسم الأول: واقع الزراعة في أراضي السلطة الوطنية
2	أولاً: خلفية عامة
4	ثانياً: معطيات عن الواقع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة
7	ثالثاً: المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني
8	رابعاً: أضرار القطاع الزراعي خلال إنتفاضة الأقصى
10	خامساً: أضرار القطاع الزراعي جراء بناء الجدار الفاصل
13	القسم الثاني: المساعدات المقدمة للمزارعين المتضررين جراء ممارسات الإحتلال الإسرائيلي خلال إنتفاضة الأقصى
13	أولاً: المساعدات المقدمة للمزارعين منذ بداية الإنتفاضة وحتى تاريخ 2004/12/31
18	ثانياً: الجهات الرسمية التي تقدم المساعدات للمزارعين المتضررين
21	ثالثاً: إجراءات حصر وتحديد الأضرار في وزارة الزراعة
23	رابعاً: لجان إدارة وتنفيذ برامج الدعم للمزارعين المتضررين في وزارة الزراعة
24	خامساً: المعايير الواجب توفرها في الفئة المستفيدة من المساعدات
25	سادساً: آليات تقديم الدعم للمزارعين المتضررين

28	سابعاً: المشكلات المتعلقة بالمساعدات المقدمة للمزارعين المتضررين
31	خاتمة / خلاصة وتوصيات
33	الملاحق

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن
رام الله - أيلول 2005

عناوين مكاتب الهيئة

غزة

رام الله

الرمال - مقابل المجلس التشريعي - خلف بنك فلسطين الدولي	شارع الإذاعة - مجمع مخماس التجاري- الطابق السادس
هاتف: 2836632 - 8 - 972	هاتف: 2986958 - 2987536 - 2 - 972
2824438	2960241
فاكس: 2845019 - 8 - 972	فاكس: 2987211 - 2 - 972
	ص.ب. 2264

بيت لحم
ش. المهدي - عمارة نزال ط 3
تلفاكس: 2750549 - 2 - 972

نابلس
عمارة جاليريا سنتر - بالقرب من مجمع
الكرجات الغربي - ط5
تلفاكس: 2335668 - 9 - 972

الخليل
رأس الجورة - بجانب دائرة السير -
عمارة حريزات - ط2
تلفاكس: 2295443 - 2 - 972

E - mail: piccr@piccr.org; piccr@palnet.com
piccr-g@palnet.com
Internet: <http://www.piccr.org>

مقدمة

يُعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، علماً أنه، ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى، يتعرض إلى اعتداءات متكررة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، ألحقت خسائر جسيمة به. وقد تركزت هذه الاعتداءات في المناطق الحدودية في قطاع غزة

وشمال الضفة الغربية، وبمحاذاة الطرق المستخدمة لمرور المستوطنين، وذلك بحجة دواعي الأمن.

خلال انتفاضة الأقصى، رصدت الجهات الرسمية مبالغ كبيرة لمساعدة المتضررين في قطاع الزراعة، وقد تمّ لهذا الغرض تشكيل العديد من اللجان لضمان العدالة في التوزيع. إلا أن شكاوى عديدة من قبل المزارعين المتضررين، تؤكد قلة التعويضات المدفوعة لهذا القطاع كمساعدات عن الأضرار التي لحقت بهم من جهة، وعدم وضوح المعايير والآليات المتبعة في تقديم تلك المساعدات من جهة أخرى.

يهدف هذا التقرير إلى دراسة المعايير التي يتم وفقها توزيع المساعدات على المزارعين. وقد تم تقسيم التقرير إلى ثلاثة أقسام. يتناول القسم الأول واقع قطاع الزراعة في أراضي السلطة الوطنية. ويتناول القسم الثاني، الجانب القانوني والإداري. بينما يتناول القسم الثالث آليات ومعايير تقديم المساعدات للمزارعين المتضررين.

القسم الأول: واقع الزراعة في أراضي السلطة الوطنية

أولاً: خلفية عامة

وُصف الإقتصاد الفلسطيني في مرحلة ما قبل الاحتلال الإسرائيلي بأنه إقتصاد زراعي، حيث قدرت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الفلسطيني عام 1966 بحوالي 34%، وبلغت نسبة العمالة في هذا القطاع حوالي 38,7% من إجمالي القوى العاملة في فلسطين. كما اعتمد حوالي 64% من سكان الأراضي الفلسطينية في معيشتهم على عوائد العمل الزراعي.

وطوال سنوات الإحتلال، واجه القطاع الزراعي صعوبات كثيرة، تركت أثراً سلبية كبيرة على قطاع الزراعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. فقد عانى هذا القطاع من سياسة الاستيطان الإسرائيلي، الذي يرافقه تجريف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والاستيلاء عليها، إضافة إلى استقطاب سوق العمل الإسرائيلي للأيدي العاملة الفلسطينية، وانحسار فرص التصدير للخارج، وغياب الصناعات الزراعية التكميلية.

خلال انتفاضة الأقصى، تعرض القطاع الزراعي الفلسطيني للعديد من الإعتداءات الإسرائيلية المدمرة، شملت اقتلاع الأشجار المثمرة، وتجريف المحاصيل الزراعية على نطاق واسع، وتخريب آبار المياه وشبكات الري، وتدمير البيوت البلاستيكية، واستهداف حظائر الحيوانات، ومزارع الدواجن، وخلايا النحل، وإعاقة عمل الصيادين، وإغلاق المعابر الحدودية الذي أثار سلباً على تسويق المنتجات الزراعية، إضافة إلى مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية لإقامة الجدار الفاصل والمناطق العازلة، أو لشق طرق التفاقية للمستوطنين، أو توسيع المستوطنات وإقامة بؤر استيطانية جديدة. لهذه الأسباب، إنخفضت مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي، حيث وصلت عام 1994 إلى 13,7%، وعام 1996 إلى 12,2%.

واستمرت هذه النسبة في التراجع خلال سنوات الانتفاضة، حتى وصلت إلى 9% مع نهاية عام 2003. كما انخفض استيعاب هذا القطاع للأيدي العاملة إلى 12% من مجموع القوى العاملة.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي كان يسجل فائضاً في الكثير من المنتجات الزراعية، بمعنى أن هناك نسبة عالية من "الاكتفاء الذاتي" تجاوزت عام 1993 نسبة 100% من الحمضيات، وأكثر من 200% من بعض أنواع الفواكه، وحوالي 150% من الزيتون والخضار الرئيسية بما فيها البطيخ والشمام، وحوالي 25% من الأعلاف. أما الإنتاج الحيواني (لحوم حمراء ودجاج وأسماك)، فقد بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي منها حوالي 47%.

ومع ذلك، أدت إجراءات الإحتلال الإسرائيلي، وخاصة الإغلاق، إلى تراجع حاد في القطاع الزراعي. فقد تراجع حجم الصادرات الزراعية الفلسطينية بنسبة 52.6%، وانخفضت الصادرات الزراعية الموجهة إلى إسرائيل من 74.4% إلى 29.7%، والصادرات الموجهة إلى الدول العربية من 18.17% إلى 5.1%. كما ارتفعت تكاليف إنتاج الوحدة الزراعية أثناء الإغلاق بنسبة 22% مقارنة بفترة ما قبل الإغلاق، وزادت تكلفة النقل أثناء الإغلاق بمعدل 35.6% مقارنة بما كان عليه قبل الإغلاق، وكذلك زادت المدة الزمنية التي يستغرقها وصول المنتجات الزراعية المستوردة بنسبة 40%.

ثانياً: معطيات عن الواقع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة

1. الأراضي الزراعية

تقدر مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 5865 كم²، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة والقطاع بحوالي 2.2 مليون دونم، أما المساحة المزروعة بالفعل فتقدر نسبتها بـ 84.1%، أي ما يعادل 1851070 دونم، منها 86.8% زراعة بعليّة و13.2% زراعة مروية. وهي تتوزع بنسبة 90.4% في الضفة الغربية، أي بما يعادل 1.673.759 دونم، ونسبة 9.6% في قطاع غزة، أي بما يعادل 177.311 دونم.¹ هذا بالإضافة إلى ما لا يقل عن 1.5 مليون دونم تستغل كمراعي، إلى جانب حوالي 250 ألف دونم أراضي حرجية، علماً أن أراضي المراعي والمناطق الحرجية ما زالت خاضعة في معظمها لسيطرة الإحتلال الإسرائيلي المباشرة، ولم يتم تسليم سوى 7% فقط منها للسلطة.

2. المصادر المائية

تقدر الموارد المائية في الضفة والقطاع بحوالي 900 مليون متر مكعب. يسيطر الإحتلال الإسرائيلي على 79% من مصادر المياه الموجودة في الطبقات الصخرية المائية في الضفة والقطاع، مقابل 21% فقط للفلسطينيين، حيث تؤكد الدراسات بأن معدل الاستهلاك اليومي للفرد الفلسطيني من المياه، لا يتجاوز 93 لتراً يومياً، مقابل 344 لتر للفرد الإسرائيلي، و600 لتر

¹ حسب الإحصاءات الزراعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/ أغسطس 2003.

للمستوطنات. بالطبع فإن سيطرة الاحتلال على الموارد المائية، تشكل عقبة كبيرة أمام تطور وتنمية القطاع الزراعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى، إذ أن الاحتياجات المائية الضرورية لجميع الأغراض تصل إلى حوالي (740) مليون متر مكعب سنوياً، لا يتوفر منها سوى 35% فقط، أي (257) مليون متر مكعب، مما يعني أن العجز المائي الحالي في الضفة والقطاع يبلغ (483) مليون متر مكعب سنوياً، وهو عجز في تزايد مستمر.²

3. الثروة الحيوانية

تشير الإحصاءات الزراعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في آب 2003، الخاصة بأعداد المواشي، إلى وجود (30105) رأس بقر، (24667) رأس منها في الضفة الغربية، تتركز معظمها في نابلس والخليل وجنين وطوباس، و(5438) رأس في قطاع غزة. وكذلك وجود (1.113.680) رأس من الأغنام والماعز، (1.050.344) منها في الضفة الغربية، تتركز معظمها في محافظة الخليل، و(63336) منها في قطاع غزة. وبالنسبة للدواجن، فقد بلغ عدد الدجاج اللحم (48.9) مليون طير، منها 76.3% في الضفة الغربية، و 23.7% في قطاع غزة. أما الدجاج البياض، فقد بلغ العدد الإجمالي له (2.17) مليون طير، منها (1.35) مليون في الضفة الغربية، و (819) ألف طير في قطاع غزة. كما بلغ إجمالي عدد خلايا النحل عام 2002/2001، حوالي (47900) خلية، علماً أن جنين وشمال غزة تعتبر من أكثر المناطق تربية للنحل (بنسبة 25.1%).

4. الثروة السمكية

بلغت كمية الأسماك عام 1998، حوالي (3600) طن، وفي عام 1999، (3650) طن، ولكنها هبطت خلال الأعوام 2003/2002/2001، إلى أقل من (2700) طن، بسبب تصاعد الحصار والعدوان الإسرائيلي. كما أن أوضاع صغار الصيادين في قطاع غزة الذين يصل عددهم إلى أكثر من (2000) صياد، من مجموع الصيادين البالغ (2500) صياد، فهي بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والمتابعة، خاصة وأن أكثر من 40% من الصيادين يعملون بالأجرة لدى مالكي المراكب، ومعظم هؤلاء (أكثر من 50% منهم) لديهم مراكب صغيرة، بالكاد تؤمن لهم احتياجاتهم المعيشية، إضافة إلى ما يتعرضون له من معاناة وأخطار، بسبب تحركات الدوريات العسكرية البحرية الإسرائيلية، وحرمانهم من الصيد في منطقة المواصي، وفيما يطلق عليه "المياه الاقتصادية".³

ثالثاً: المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني

يتعرض القطاع الزراعي الفلسطيني للعديد من المشاكل والعقبات التي تحول دون تنميته وتطويره بالشكل المطلوب، ومنها:

² حسب تقرير سلطة المياه الفلسطينية المنشور في جريدة الحياة بتاريخ 2000/4/18، ص 5.

³ وهي منطقة تقع بين المياه الدولية و المياه الإقليمية.

1. الإنتهاكات الإسرائيلية: تتمثل الإعتداءات الإسرائيلية لحقوق المزارعين في احتلال الجيش الإسرائيلي لجزء كبير من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبناء الجدار الفاصل، ومصادرة الأراضي، والإغلاقات المتكررة، والحصار، وشق الطرق الالتفافية، وتجريف الأراضي، وإعاقة تسويق المنتجات الزراعية، وتعقيدات المعابر والإجراءات الأمنية والإدارية. هذا بالإضافة إلى جانب قيام الإحتلال بالاستيلاء بالقوة على مصادر المياه، وتدمير البنية التحتية الزراعية، من آبار وعيون وطرق زراعية.
2. غياب التخطيط التنموي للقطاع الزراعي، وعدم تطوير القوانين والتشريعات الزراعية، وضعف دور مؤسسات الإقراض الزراعي والبنوك في تقديم الدعم والتسهيلات للمزارعين المتضررين، الذين يتعرضون للإحتلال حين يضطرون للاستدانة من التجار، لعدم إمكانية الحصول على قروض ميسرة من البنوك المحلية.
3. غياب السياسات التنموية الزراعية وسيادة التخبط والعشوائية في القطاع الزراعي، وغياب دور الاستثمارات الحكومية في الزراعة، وعدم تبلور سياسة وطنية في الإشراف وإرشاد المزارعين، ومساعدتهم في تجاوز مشكلاتهم.
4. زيادة معدلات البطالة والفقر بين المزارعين، نتيجة فقدان عملهم وحرمانهم من الوصول لأراضيهم الزراعية، ولجوتهم لمزاولة أعمال غير زراعية، واستخدام الأراضي لأنشطة أخرى، وعدم توفر الإمكانيات المادية للمزارعين لإعادة زراعة ما تم تجريفه.
5. عدم كفاية المساعدات المقدمة من السلطة والدول المانحة والمنظمات غير الحكومية، العاملة في القطاع الزراعي، بالمقارنة مع الإحتياجات.
6. تراجع وضعف عمليات التسويق الزراعي، إلى جانب عدم توفر المعدات الحديثة اللازمة لما بعد جني المحصول، مثل وحدات التدريج والتعبئة والتغليف. هذا بالإضافة إلى تحكم أصحاب المتوفر من هذه المعدات، وهم من كبار المصدرين، في تحديد أسعار الإنتاج لصغار الفلاحين.

رابعاً: أضرار القطاع الزراعي خلال انتفاضة الأقصى

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، يواجه القطاع الزراعي ظروفاً غاية في الصعوبة جراء ممارسات الإحتلال الإسرائيلي المستمرة، مما كان له بالغ الأثر على القطاع الزراعي، الذي يوظف أكثر من 15.7% من القوى العاملة الفلسطينية. فمنذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية عام 2004، تراجع حجم مبيعات القطاع الزراعي بفعل الحصار والإغلاق، كما أصبحت تكاليف الإنتاج باهظة بسبب تحكم إسرائيل بالكثير من مقومات الإنتاج الزراعي. وقد خلفت سياسة تجريف الأراضي التي قامت بها قوات الإحتلال الإسرائيلي أثراً كارثية، حيث تحولت آلاف الدونمات من أراض طبيعية وزراعية، إلى مناطق صفراء وجرداء غير صالحة للاستخدام الزراعي في الوقت الحالي. كما أن إعادة استصلاحها تحتاج إلى أموال طائلة تفوق بكثير طاقة المزارعين، فضلاً عن الأضرار البيئية الناجمة عن النقص الفادح في المساحة الخضراء، الأمر الذي زاد من تعقيد مهام وزارة الزراعة، حيث تحولت إلى ما يشبه جهة إغاثية، إذ لم يتمكن المهندسون والمرشدون في وزارة الزراعة من التواصل مع المزارعين، ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج الزراعية.⁴

4 المالكي، شلي، لدادوة، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الإحتلال، سوسولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى، مؤسسة مواطن، رام الله، آب 2004.

لقد نتج عن الممارسات الإسرائيلية أضرار وخسائر فادحة، مباشرة وغير مباشرة، يصعب حصرها. وبحسب التقارير الصادرة عن وزارة الزراعة، شملت الأضرار المباشرة تجريف الأراضي وقلع الأشجار، وهدم مزارع الدواجن وحظائر الحيوانات، وتدمير آبار وخطوط المياه، وتدمير خلايا النحل. أما الأضرار غير المباشرة، فتشمل حرمان المزارعين من تصدير منتجاتهم الزراعية، وشل حركة النقل الزراعي، وتعطيل العمالة الزراعية، وتدني أسعار المنتجات الزراعية، وارتفاع أسعار الأعلاف، وارتفاع قيمة الفاقد من الإنتاج الزراعي بسبب عدم القدرة على زراعة الأراضي المجرفة والمحاصيل الحقلية. لقد قدرت الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بهذا القطاع منذ 2000/9/28 وحتى 2005/1/31، بحوالي 1161.640.658 دولار، منها 40.662.733 دولار خسائر مباشرة⁵، والباقي خسائر غير مباشرة⁶.

خامساً: أضرار القطاع الزراعي جراء بناء الجدار الفاصل

يبلغ الطول الكلي للجدار الفاصل 590 كيلو متراً، وقد تسبب حتى تشرين أول 2003، بمصادرة حوالي 165 ألف دونم من الأراضي الزراعية، معظمها في محافظات جنين والقدس وطولكرم وقلقيلية. معظم هذه الأراضي مزروعة بالزيتون والمحاصيل الحقلية والحمضيات والفواكه، وتقع في 76 تجمع سكاني، يزيد تعدادهم عن 70 ألف نسمة⁷. وبحسب مركز المعلومات الإسرائيلي-بيتسليم تشير المعلومات الأولية إلى ما يلي:

- هناك أكثر من ربع مليون فلسطيني سيعزلون داخل جيوب غربي وشرقي الجدار الرئيسي.
- سيفصل الجدار حوالي 200 ألف فلسطيني، من القاطنين في شرقي القدس، عن باقي قرى وبلدات الضفة الغربية.
- أكثر من 100 قرية وبلدة فلسطينية سيتم فصلها عن أراضيها الزراعية.
- حوالي 16% من مساحة الضفة الغربية سيتم حصره بواسطة الجدران.
- فصل السكان القاطنين في 71 قرية وبلدة فلسطينية، عن أراضيهم الزراعية.

كما تشير المعطيات ذاتها إلى أن مساحة الأراضي المحصورة ما بين الجدار الفاصل والخط الأخضر بلغت 915 ألف دونم، أي بنسبة 16.3% من مساحة الضفة الغربية. أما بالنسبة لعدد السكان الفلسطينيين المتضررين والمحاصرين بسبب الجدار الفاصل فيبلغ، حسب مركز المعلومات المذكور، 875600 نسمة، أي بنسبة 38% من مجموع سكان الضفة الغربية.

كما أشار التقرير الصادر عن الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في وزارة الزراعة حتى نهاية شهر آذار 2005 إلى بعض الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي جراء جدار الفصل وهي:

- عزل 31 بئراً ارتوازيًا بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 4 مليون متر مكعب من المياه.

⁵ حسب معطيات لجنة الطوارئ المركزية بوزارة الزراعة الفلسطينية، تقرير شهر يناير 2005.

⁶ لمزيد من التفاصيل راجع الملاحق رقم (1 و2).

⁷ حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات السكانية، آب 2003، ص 17.

- عزل ما يزيد عن 150 ألف دونم من الأراضي الزراعية خلف الجدار، وتبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية لتلك الأراضي حوالي 2200 طن زيت زيتون، 100 ألف طن من الخضراوات، و50 ألف طن من الفواكه، وتوفر مراعي لحوالي 10 آلاف رأس من الماشية، و6500 فرصة عمل.
- مصادرة وتدمير 239327 دونم لأغراض بناء الجدار.
- ضم عشرة مستوطنات إلى إسرائيل.

القسم الثاني: المساعدات المقدمة للمزارعين المتضررين جراء ممارسات الإحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى

أولاً: المساعدات المقدمة للمزارعين منذ بداية الانتفاضة وحتى تاريخ 2004/12/31

قامت وزارة الزراعة ومؤسسات غير حكومية ومحلية ودولية، بتقديم مساعدات عينية ونقدية، للمزارعين المتضررين، وتنفيذ مشاريع إغاثية وطارئة لهم، ويمكن تفصيل ذلك في ما يلي:

1. مشروع التنمية الزراعية المتكاملة (مشاريع بنك التنمية الإسلامي)، وهو بتمويل من صندوق الأقصى، وبكلفة 13.43 مليون دولار، وقد تم تنفيذه ضمن مرحلتين: المرحلة الأولى وكلفتها (4,43) مليون دولار، وفيها تم استصلاح أراضي، وإنشاء برك وخزانات مياه، وتوزيع أشتال فاكهة، وإقامة جدران استنادية. والمرحلة الثانية وكلفتها (9) مليون دولار، وقد شارك في تنفيذها كل من وزارة الزراعة، والإغاثة الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

2. مشروع إعادة تأهيل القطاع الزراعي، بتمويل من دولة إيطاليا، وبكلفة 1.825 مليون دولار، وأهم مكوناته: إعادة استصلاح وزراعة أراضي بالحمضيات، بمساحة 670 دونم في شمال غزة، إقامة جدران استنادية وإعادة تأهيل قطاع الثروة الحيوانية في الضفة الغربية، إعادة تأهيل محطات التجارب والمشاتل والمختبرات التابعة لوزارة الزراعة، وإعادة تأهيل مرافئ الصيد البحري.

3. إعادة تأهيل القطاع الزراعي وخلق فرص عمل في محافظات غزة، بتمويل من دولة أسبانيا، وبكلفة 1.8 مليون دولار. وقد تم تنفيذه من قبل المنظمات غير الحكومية، وإشراف برنامج خلق فرص العمل التابع لمكتب الرئيس، وبالتنسيق مع وزارة الزراعة. وأهم مكوناته: تمديد شبكات ري لمساحة حوالي 1000 دونم، وزراعته بأشجار الزيتون، وإعادة تأهيل 12 بئراً، وإعادة تأهيل دفيئات زراعية، وتدريب مهندسين ومزارعين.

4. مشروع البناء المؤسسي لوزارة الزراعة، وهو بتمويل من دولة الدنمارك، وبواسطة المنظمة العربية للتنمية. وأهم ما تم إنجازه ضمن المشروع: تدريب مهندسين، وتوزيع أغنام وأبقار، وتطوير الأبحاث.

5. مشروع إعادة تأهيل البيوت البلاستيكية، حيث تم المشروع بواسطة مؤسسة (رفيد)، وبتنفيذ جمعية البيوت البلاستيكية بالتنسيق مع وزارة الزراعة، وبتنفيذ من وكالة التنمية الأمريكية (USAID)، وبكلفة 154 ألف دولار.

5. المشروع السويدي لمساعدة المزارعين المتضررين بقيمة مليون دولار، بالتنسيق بين وزارة الزراعة والمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وضمن هذا المشروع تم إنجاز ما يلي:

- في قطاع غزة: إعادة تأهيل 76 دفيئة زراعية، وتشجير 70 دونم بالحمضيات، وإعادة تأهيل 36 حظيرة دواجن وأغنام وأبقار، وتوريد مستلزمات إنتاج لدفيئات المزارعين.
- في الضفة الغربية: تأهيل حظائر أغنام ودواجن لسبعة وثلاثين مزارعاً، وتأهيل دفيئات في جنين وطوباس ورام الله، وتأهيل شبكات ري لاثني عشر مزارعاً، وتأهيل معرّشات عنب في الخليل، وتأهيل خزانات (آبار) مياه لثلاثين مزارعاً، وزراعة 16 ألف شتلة فواكه، وتوريد مستلزمات إنتاج لدفيئات المزارعين.

1. مشاريع تنمية وتطوير المجتمع (ICDP)، بتمويل البنك الدولي وإشراف المجلس الفلسطيني للأعمار (بكدار)، وبكلفة 450 ألف دولار، وأهم مكوناته: إنشاء 3 مختبرات للبيطرة ووقاية النبات والمياه في قطاع غزة، وشق طرق زراعية وزراعة وتنسيق حدائق عامة بالضفة الغربية.

2. مشروع إعادة تأهيل الآبار الزراعية في منطقة شمال غزة، وهو بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية (USAID).

3. مشروع إعادة تأهيل القطاع الزراعي بتمويل من الصندوق العربي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، حيث تم رصد مبلغ مليون دولار، وأهم مكوناته: إنشاء بيوت بلاستيكية، وتمديد شبكات ري، وتأهيل آبار زراعية، واستصلاح وتأهيل أراضي زراعية.

4. مشروع الحصاد المائي، بتمويل من دولة إسبانيا وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وبكلفة 200 ألف دولار، وفيه تم تنفيذ برك إسمنتية لدى مزارعي البيوت البلاستيكية.

5. مشروع العمل والتدريب مقابل الغذاء، بتمويل من QAP مع برنامج الغذاء العالمي، وبكلفة 2.5 مليون دولار، حيث تقاسم تنفيذه ثلاث جهات، هي وزارة الزراعة، والإغاثة الكاثوليكية، ولجان الإغاثة الزراعية.

6. مشروع مؤسسة النظرة العالمية (W.V)، وذلك لإعادة تأهيل وإنشاء دفيئات زراعية، حيث تم تنفيذ 24 دفيئة زراعية في منطقة رفح، وجاري العمل لإنشاء حوالي 20 دفيئة في شمال غزة.

7. المشروع النرويجي لتأهيل البيوت البلاستيكية، وذلك في سبع محافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبكلفة مقدارها مليون دولار في المرحلة الأولى، كما تم من خلال هذا المشروع عقد دورتين تدريبيتين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

8. مشروع مكافحة الجفاف (VOCA)، وهو بتمويل أمريكي، حيث تم توزيع أعلاف وشعير بقيمة 5,5 مليون دولار لمربي الأغنام، وقد بلغ عدد المستفيدين 18582 شخصاً من مربي الأغنام في جميع المحافظات.

9. مشروع تطوير زراعة الحمضيات (تأهيل وخدمة بيارات الحمضيات)، وهو بتمويل من وزارة المالية، حيث تم فيه تشغيل مئات العمال والمهندسين.

10. مشروع تأهيل الدفيئات الزراعية ومزارع الدواجن، وهو بتمويل من وزارة المالية أيضاً، حيث تم فيه تشغيل حوالي 2000 عامل من أبناء المزارعين لمدة شهرين عام 2002.

11. مشروع تأهيل الخريجين ومحطات التجارب الزراعية والمشاتل، وهو بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبكلفة 300 ألف دولار وقد استفاد من المشروع مئات العمال والخريجين الجامعيين لمدة 4 شهور.

ومع كثرة هذه المشاريع وتعدد الجهات القائمة بها، إلا أنها في الإجمال لم تكن كافية، ولم تكن منظمة. كما لم يكن تحديد المستفيدين منها أو تحديد قيمة الضرر المعوّض عنه يخضع إلى أسس واضحة ومعلنة.

ثانياً: الجهات الرسمية التي تقدم المساعدات للمزارعين المتضررين

1. اللجنة العليا لحصر الأضرار والتعويضات

أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية مرسوماً بتاريخ 2001/3/12، يقضي بتشكيل لجنة عليا لحصر الأضرار الناجمة عن العدوان الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى والتعويضات، تضم وكلاء وزارات المالية، والإسكان، والأشغال العامة، والصناعة، والزراعة، وممثلين عن وزارة التجارة والاقتصاد، ووزارة التموين، وهيئة الرقابة العامة، والأمن الوطني. تختص هذه اللجنة بحصر الأضرار الناجمة عن كافة الممارسات الإسرائيلية منذ تاريخ 2000/9/28، وتقدير التعويضات، والعمل على تأمين التمويل الضروري لتعويض المتضررين.

وفيما يخص قطاع الزراعة، قامت اللجنة العليا بتشكيل لجان فرعية في المحافظات، برئاسة المحافظ وممثلين عن الوزارات والبلديات، حيث تقوم اللجان الفرعية، بالتعاون مع وزارة الزراعة، بحصر الضرر، وتقدير الخسائر بناء على تقديرات ثابتة، ثم إرسال الملف إلى اللجنة العليا، التي تقوم بدورها بتسجيل الحالة لديها، والعمل على جلب التمويل اللازم لمساعدة المزارعين.

تتبع اللجنة العليا لحصر الأضرار عدة طرق لتأمين المساعدات المالية اللازمة، حيث تقوم بإرسال معلومات عن كل حالة بشكل مختصر إلى بنك التنمية الإسلامي، والذي أسندت إليه مهمة إدارة الأموال المقدمة من الدول العربية لدعم الشعب الفلسطيني، بناء على قرار مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمان في شهر آذار 2001. ثم يقوم البنك بدوره بتحويل الأموال اللازمة إلى وزارة الزراعة. هذا ويشترط بنك التنمية الإسلامي أن يتم تقديم المساعدات للمزارعين المتضررين بشكل عيني (مثل: أشغال، أشجار، وأسمدة).

كما تقوم اللجنة العليا لحصر الأضرار أيضا، بتأمين التمويل اللازم من خلال الدول المانحة. فقد تلقت اللجنة خلال انتفاضة الأقصى مبلغ 3 مليون دولار لتمويل مشاريع لمساعدة المزارعين، تلقت نصف المبلغ المذكور من قبل دولتي اليابان والنرويج، عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تم بواسطته إعادة بناء شبكات ري لـ 2200 دونم. أما النصف الآخر من المبلغ، فقد تلقتة اللجنة من قبل دولة أسبانيا، وتم تخصيصه لإعادة تأهيل 50 دفيئة.

يتضح مما ورد أعلاه، أن دور اللجنة العليا ذات طابع إجرائي، وتعتمد على المعايير التي وضعتها وزارة الزراعة لتوزيع المساعدات، فعملها يقتصر على إرسال المعلومات إلى بنك التنمية الإسلامي، وليس لها أي دور إشرافي أو رقابي على توزيع المساعدات، أو على الآليات المتبعة من قبل وزارة الزراعة، وإنما تقوم وزارة الزراعة ذاتها بحصر الأضرار وتقدير قيمتها والدفع للمزارعين.

2. مكتب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

قدم مكتب الرئيس ياسر عرفات مساعدات مالية للمزارعين المتضررين على شكل "مكرمة رئاسية"، إلا أن عدد المستفيدين من هذه المكرمة قليل بالمقارنة مع عدد وحجم الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي.⁸ فمثلا، أمر رئيس السلطة الوطنية بصرف مكرمة للمزارعين المتضررين في محافظة شمال غزة بمبلغ إجمالي قدره 350,000 دولار، إستفاد منها 825 مزارعا بمبالغ متفاوتة. ومكرمة رئاسية أخرى بقيمة 90,000 دولار لمحافظة رفح، إستفاد منها 135 مزارعا بنسب متفاوتة أيضا. ومكرمة ثالثة بقيمة 12,000 دولار لمحافظة خان يونس، إستفاد منها 46 مزارعا.

أما إجراءات توزيع مبالغ المكرمة الرئاسية، فتبدأ من محافظ المنطقة، الذي يتسلم من اللجنة الفرعية المختصة بحصر الأضرار، كشوفا بأسماء المزارعين المتضررين، ثم يرسل هذه الأسماء لمكتب الرئيس، الذي يقوم بالمصادقة عليها وإحالتها إلى وزارة المالية للصرف. ولا يعرف

⁸ يؤكد المزارعون في مدينة دير البلح والمعسكرات الوسطى وفي بعض محافظات الضفة الغربية على عدم تلقيهم لأية مكرمة رئاسية.

المسؤولون في كل من اللجنة العليا لحصر الأضرار ووزارة الزراعة أسماء وعدد الذين تلقوا مثل هذه المساعدات من كافة المتضررين ومن بينهم المزارعين، وذلك بسبب غياب آليات تنسيق واضحة، وخاصة من قبل وزارة المالية. وهذا بدوره يخلق ازدواجية في تقديم المساعدات للمزارعين المتضررين، ففي كثير من الأحيان يتلقى بعض المزارعين عدة مساعدات من عدة جهات، في حين لا يتلقى الآخرون أية مساعدة، وهذا ما تؤكدته الشكاوى التي تقدم بها قرابة 11 مزارعا من منطقة قلقيلية للهيئة، وما أفادت به مجموعة من المزارعين في محافظة شمال غزة.

3. وزارة الزراعة⁹

منذ بداية انتفاضة الأقصى، قامت وزارة الزراعة بتشكيل لجان فنية في الوزارة والمحافظات، تكون مهمتها حصر وتقدير حجم الخسائر الزراعية فيها. تتكون هذه اللجان من مهندسين زراعيين، إضافة إلى عدد من المزارعين، يعملون كمرشدين للوصول إلى المناطق المتضررة. تقوم هذه اللجان بتقدير قيمة الأضرار الواردة في استمارة خاصة، تم وضعها من خلال اللجنة العليا لحصر الأضرار. يُذكر أن وزارة الزراعة تتعاون مع وزارة التخطيط في عملية تقييم وتحديد كلفة الخسائر الزراعية والوحدات المستخدمة¹⁰.

ثالثاً: إجراءات حصر وتحديد الأضرار في وزارة الزراعة

1. عن طريق التقارير الميدانية والإحصائية

تعد هذه التقارير من قبل مديريات الزراعة الموجودة في كافة المحافظات، حيث تقوم الوزارة بتجميع البيانات الإحصائية المتعلقة بالأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي جراء الاعتداءات الإسرائيلية، وذلك بإجراء زيارات ميدانية للالتقاء بالمزارعين، وتوثيق الأضرار التي لحقت بهم جراء هذه الاعتداءات وتحديد نوعها وقيمتها.

2. عن طريق الإستمارة

إعتمدت وزارة الزراعة الإستمارة التي وضعتها اللجنة العليا لحصر الأضرار المنبثقة عن مكتب الرئيس، بمساعدة وزارة الزراعة الفلسطينية. تم توزيع هذه الإستمارة على لجان الطوارئ في المحافظات¹¹، وذلك بهدف استيفاء البيانات المتعلقة بالأضرار التي لحقت بكل مزارع على حدة، حيث اشتملت الإستمارة على البيانات التالية:

- إسم المحافظة والقرية التي تعرضت فيها الأراضي الزراعية للتجريف والتدمير.
- البيانات الشخصية المتعلقة بالمزارع المتضرر، ومعلومات عن ملكية الأرض.

⁹ المعلومات الواردة حول دور وزارة الزراعة في تقديم المساعدات للمزارعين، مستقاة من وثائق وتقارير وزارة الزراعة، ومقابلات أجرها الهيئة مع عدد من المسؤولين في الوزارة.

¹⁰ مقابلة مع مدير التخطيط في وزارة الزراعة.

¹¹ قامت وزارة الزراعة بتشكيل فريق عمل في كل مديرية من مديريات الزراعة في جميع المحافظات، مكونة من المهندسين الزراعيين العاملين في مديرية الزراعة بالمحافظة نفسها، تسمى "لجان الطوارئ في المحافظات". وقد عملت على حصر وتوثيق الأضرار الزراعية التي لحقت بكل مزارع على حدة، وذلك من خلال الكشف الميداني للمزارع المتضرر، ومن ثم تعبئة الإستمارة المعتمدة لحصر الأضرار، مرفقا معها الأوراق الثبوتية للملكية الأرض والمستندات اللازمة لهذا الغرض. وبعد استكمال الإستمارة، يتم إرسالها إلى اللجنة المركزية "الإدارة العامة للتخطيط" لحصر الأضرار الزراعية.

- مساحة الأرض الزراعية قبل عملية التدمير، وأنواع المزروعات التي تم تجريفها، بالإضافة إلى مساحة الأرض المتضررة لكل صنف من المزروعات.
- الأضرار التي لحقت بالثروة الحيوانية داخل الأرض المتضررة، والتي تشمل الأبقار والأغنام والماعز والإبل والدواجن وخلايا النحل.
- الأضرار التي لحقت بالآلات والمعدات الزراعية، والتي تشمل الحصادات والتراكتورات وغيرها.
- الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمزرعة، والتي تشمل آبار المياه، وبرك المياه، وقنوات وشبكات الري، والمخازن الزراعية، ومواسير الحديد والبلاستيك، والأسوار المحيطة بالمزرعة.
- الأضرار التي لحقت بالأسمدة والمبيدات الحشرية وآلات القش.

رابعاً: لجان إدارة وتنفيذ برامج الدعم للمزارعين المتضررين في وزارة الزراعة

1. اللجنة الإستشارية العليا في الوزارة

تضم اللجنة وكيل الوزارة والمدراء العاملين فيها، ومن أهم مهامها: المصادقة على البرامج المقترحة لدعم المزارعين، وآليات التنفيذ المقترحة، وتشكيل اللجان الفنية اللازمة، والرجوع إليها عند وجود مشاكل فنية أو إدارية تتعلق بتنفيذ البرنامج، ومتابعة وتقييم البرنامج بشكل دوري، وتشكيل اللجنة المركزية لمتابعة العمل مع مديريات الزراعة في كافة المحافظات.

2. لجنة المتابعة المركزية

تتشكل اللجنة من ممثلين اثنين عن كل من دوائر التخطيط والشؤون الإدارية والمالية في الوزارة. ومن أبرز مهامها: متابعة العمل مع دوائر الزراعة والرد على استفساراتها المختلفة، وضمان الاتصال بين دوائر الزراعة واللجنة الاستشارية العليا، ومتابعة تطبيق الآليات المقترحة بشكل جيد من قبل دوائر الزراعة، بما يشمل تدقيق الأوراق الثبوتية، وطريقة تقدير الضرر، وآليات الدعم.

3. اللجنة المحلية على مستوى المحافظات

تتشكل من مدير دائرة الزراعة ونائبه لشؤون الإرشاد والتخطيط، واللجان الزراعية المكافئة بالكشف عن الأضرار. ومن أبرز مهامها: تدقيق ملف المزارعين والتأكد من صحة المعلومات، والإعلان عن بدء العمل في دعم المزارعين المتضررين، وتقدير قيمة الدعم المنوي تقديمه للمزارع، بناءً على المعلومات الواردة في ملف المزارع، ومتابعة تنفيذ أنشطة وبرامج المساعدات. تقوم دوائر الزراعة بتقديم تقارير دورية عن عملها، وحفظ كافة الأوراق المتعلقة بالمزارع في ملفه الخاص، وتسجيل أسماء المزارعين في قاعدة بيانات مخصصة.

خامساً: المعايير الواجب توفرها في الفئة المستفيدة من المساعدات

يتوفر لدى وزارة الزراعة قاعدة بيانات شاملة على المستوى المحلي والمركزي، تحتوي على أسماء المزارعين المتضررين، ونوع الضرر وحجمه وقيمه. إضافة إلى توفر ملف خاص لكل مزارع على مستوى مديريات الزراعة، يحتوي على كافة الأوراق الثبوتية اللازمة. وتشتترط وزارة الزراعة أن تتوفر الشروط التالية لدى المستفيد من المساعدات المقدمة منها:

1. أن يكون المستفيد متضرراً.

2. أن يكون لدى المزارع وأسرته الرغبة والقدرة على استعادة نشاطهم الزراعي.
3. أن يكون ملف المزارع مكتملاً ومتضمناً كافة الأوراق الثبوتية المطلوبة.¹²

ويقوم ممثل عن وزارة المالية بالمصادقة على ملفات المزارعين المتضررين، بالتعاون مع مديريات الزراعة في المحافظات، وذلك قبل أن ترسل المحافظات الكشف المالية إلى الوزارة. وفي حالة تقديم المزارع أي معلومات خاطئة، أو تضليل دائرة الزراعة ولجنة الكشف الزراعي، فإنه يحرم نفسه من هذا الحق، ولو انطبقت عليه كافة الشروط، كما سيتم حرمانه من أي مشاريع مستقبلية للوزارة.¹³

سادساً آليات تقديم الدعم للمزارعين المتضررين

وضعت وزارة الزراعة آليات لتقديم الدعم للمزارعين المتضررين في مختلف المواقع، وذلك بناءً على بنود الأضرار الخمسة المتعلقة بالمسائل التالية: قتل ونفوق حيوانات وطيور ونحل، تدمير الأشجار، تدمير البنية التحتية، تدمير الآبار الارتوازية، تدمير الحظائر والبركسات الحيوانية. حيث يمكن تلخيص هذه البنود والآليات التي اتبعتها الوزارة في تنفيذ برنامج توزيع المكرمة الرئاسية، بقيمة 10 مليون دولار، كما يلي:

1. آلية تنفيذ البند الأول "قتل ونفوق حيوانات وطيور ونحل"

تتم مراجعة أسماء المزارعين الذين يستحقون الدعم، للتأكد من استيفاء كافة الشروط بناءً على النموذج المعد لذلك. وتحديد قيمة الضرر المنوي تقديمه لهم، بناءً على نوع وقيمة الضرر. يتبع ذلك الإعلان عن بداية تنفيذ برنامج دعم المزارعين المتضررين، وذلك عن طريق الاتصال بالمجالس البلدية والقروية لإبلاغ المزارعين بذلك، ويقوم بعدها المزارع بتوقيع سند التعهد المعد لذلك، واتفاقية تعويض المزارع المعمول بها في دائرة الزراعة/ وزارة الزراعة. يتبع ذلك منح المزارع 50% من قيمة ما يستحقه من الدعم، وذلك كدفعة أولى، على أن يوقع على سند استلام شيك حسب الإجراءات المعمول بها في الوزارة، بشرط أن يقدم المزارع إلى دائرة الزراعة اتفاقية الشراء موقعة من قبل البائع والمزارع على النموذج المعد لذلك، يُدفع بعدها إلى المزارع المتضرر الـ (50%) المتبقية، وذلك بعد تقديم اتفاقية الشراء موقعة حسب الأصول إلى دائرة الزراعة، وقيام الدائرة بالكشف عن ما تم شراؤه. وفي الختام، يوقع المزارع على سند استلام شيك بقيمة المبلغ الذي تم استلامه.

2. آلية تنفيذ بنود الأضرار الأربعة الأخرى

يتم إتباع نفس الآلية في البند السابق، مضافاً إليها تقديم المزارع إلى دائرة الزراعة فاتورة شراء (ضريبة وخصم مصدر)، على أثرها تقوم دائرة الزراعة بتكليف لجنة زراعية فنية مختصة بالكشف عن ما تم شراؤه، ثم يقوم مدير دائرة الزراعة في المحافظة، برفع مطالبة مالية باسم المزارع وما يستحق من أموال إلى وزارة الزراعة (دائرة الشؤون الإدارية والمالية)، وذلك من أجل صرف الأموال المستحقة له حسب الإجراءات المعمول بها في الوزارة، على أن يقوم

¹² ملحق رقم 4.

¹³ ملحق رقم 5.

مندوب من وزارة المالية على مستوى المحافظة بتدقيق المطالبات المالية الخاصة بالمزارعين، بالتعاون مع مدير الزراعة قبل رفعها إلى وزارة الزراعة، ترسل بعد ذلك الوزارة الشيكات إلى دائرة الزراعة باسم المتضرر وما يستحق، على أن تصرف هذه الشيكات فقط إلى المستفيد الأول المزارع. وفي الختام، يوقع المزارع على سند استلام شيك بعد حصوله على الأموال المستحقة.

3. آلية تقديم المساعدات في مشروع التنمية الزراعية

نفذ المشروع من قبل وزارة الزراعة وبتمويل من صندوق الأقصى، حيث تختلف آلية تقديم المساعدات تبعاً لنوعية الضرر والتعويض الذي يُصرف له. ففيما يخص استصلاح وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية، فإن المشروع موجه لأصحاب الأراضي المتضررة المتاخمة لخطوط التماس مع القوات والمستوطنات الإسرائيلية. وفي هذه الحالة، يشترط أن يكون لدى المزارع أرض بديلة في منطقة أخرى بحاجة إلى إعادة تأهيل. أما فيما يخص المجالات الأخرى، مثل تقديم أشتال أو أسمدة، فإنه يشترط أن لا يكون المزارع قد تلقى مساعدات مالية أو عينية من جهات أخرى. وعموماً، تركز وزارة الزراعة على أكثر المزارعين تضرراً بناءً على كشوفات حصر الأضرار الموثقة لديها. وفي بعض الأحيان، تخضع هذه المساعدات للقرعة بين المزارعين المتضررين. في هذا السياق، يُذكر أن عدداً كبيراً من المزارعين الذين تمت مقابلتهم، اشتكوا بأنهم لا يحصلون على ما يعزز صمودهم في أرضهم، وما يكفل إعادة استصلاحها¹⁴.

سابعاً: المشكلات المتعلقة بالمساعدات المقدمة للمزارعين المتضررين¹⁵

رغم أن السلطة الوطنية الفلسطينية، والمؤسسات الأهلية والدولية العاملة في القطاع الزراعي، ساهمت في تقديم الدعم للمزارعين المتضررين، إلا أن عملية توزيع المساعدات اعترضتها بعض أوجه الخلل، وواجهتها عقبات ومشكلات متعددة، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. عدم كفاية المساعدات المقدمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمزارعين المتضررين، خاصة إذا ما قورنت بحجم الخسائر التي لحقت بهم، حيث أن مجموع المساعدات المقدمة للمزارعين المتضررين لا يتعدى 8% من قيمة الخسائر الفعلية في هذا القطاع.

2. طول الفترة الزمنية اللازمة لتقديم المساعدات للمزارعين، وكثرة الإجراءات المتبعة من قبل وزارة الزراعة في تقديم المساعدات العينية والنقدية، حيث يشكو المزارعون من الروتين في عملية حصر الأضرار وتسليم المساعدات، الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً.

3. التمييز بين المزارعين، حيث تم تقديم مساعدات متعددة لمزارعي بيت حانون شملت مساعدات من وزارة الزراعة، إلى جانب استفادتهم من المكرمة الرئاسية، كما وتم تقديم عدد من حالات الإعفاء من الرسوم الجامعية لأبناء المزارعين، وتوفير 200 فرصة عمل كوظائف دائمة. في المقابل، لم يستفد المزارعون في مناطق أخرى، صنفت كمناطق منكوبة، إلا من المساعدات

¹⁴ حسب إفادة بعض المزارعين الذين تمت مقابلتهم في محافظات غزة. وقد لاحظ محامي الهيئة أن المزارعين دائمي الشكوى نظراً لصعوبة أوضاعهم، حيث يدعي بعضهم بأنه لم يحصل على أي مساعدات، كما اعتقد عدد كبير منهم أن الهيئة جهة تقدم مساعدات، لذا كانوا يشكون كثيراً. وبعد التدقيق من قبل الهيئة تبين أنهم قد حصلوا على مساعدات من جهات رسمية وأهلية وإن كانت قليلة.

¹⁵ معظم المعلومات الواردة جُمعت من خلال مقابلات مع مزارعين متضررين ولجان المزارعين في مناطق مختلفة من محافظات غزة، وأيضاً من بعض المسؤولين في منظمات أهلية تعمل في القطاع الزراعي، منهم مدير العلاقات العامة في جمعية الإغاثة الزراعية، ومدير اتحاد لجان العمل الزراعي، ورئيس جمعية المزارعين في رفح وخبانونس واحد أعضاء لجنة المزارعين في جباليا.

التي قدمتها وزارة الزراعة. وفوق ذلك، فإن بعض المزارعين والذين يبلغ عددهم قرابة 650 مزارعاً من محافظات الشمال، لم يتلقوا أي مساعدة من وزارة الزراعة، وما تلقوه كان فقط عبارة عن شيكات بدون رصيد، وذلك بسبب عدم توفر المبالغ اللازمة لدى وزارة المالية.

4. ظلت المكرمات الرئاسية التي قُدمت لبعض المزارعين غير خاضعة لأيّة أسس واضحة ومعلنة، ووزعت عن طريق وزارة الإسكان (سابقاً)، ولم تتدخل وزارة الزراعة في ذلك.

5. الانخفاض المستمر في حجم المساعدات المقدمة للمزارعين المتضررين من قبل المؤسسات الرسمية والأهلية، فضلاً عن عدم انتظامها.

6. عدم وجود متابعة مستمرة للقطاع المتضرر بعد توزيع المساعدات على المزارعين المتضررين. فمثلاً، لا تقوم الوزارة بمتابعة المزارعين ومساعدتهم في التغلب على الكثير من الآفات الزراعية، وتقديم الإرشاد الزراعي لهم، حيث أن الأشتال الزراعية تحتاج إلى أسمدة وعناية فائقة، لا يستطيع معظم المزارعين، وخاصة أصحاب المنشآت الزراعية الصغيرة.

7. غياب دور فاعل لوزارة الزراعة في تنظيم أو إدارة عملية الاستفادة من المساعدات المقدمة للمزارعين، حيث اقتصر دورها في أحيان متعددة على حصر الأضرار وتسليم كشوف بأسماء المزارعين المتضررين إلى الجهات الراغبة بمساعدتهم. علماً أنها تقوم في أحسن الأحوال بدفع مساعدة بقيمة 150 دولاراً للدونم الواحد. وكذلك هناك غياب لدور وزارة الزراعة في الرقابة على عملية صرف المساعدات، الأمر الذي عرّض بعض المزارعين للاستغلال من قبل الجهات المقدمة للمساعدات، أو التي تنفذ مشاريع زراعية، أو حتى إلى حرمانهم من الاستفادة من تلك المساعدات.

8. غياب آليات تنسيق فاعلة بين الجهات المختلفة التي تنفذ برامج دعم المزارعين المتضررين، وبرامج خلق فرص عمل، وكذلك عدم وضوح الأسس والمعايير التي اعتمدها بعض الجهات في تحديد فئة وهوية المستفيدين من المساعدات. الأمر الذي أدى إلى استفادة بعض المزارعين من أكثر من مشروع، في الوقت الذي لم يستفد مزارعون آخرون من أي مشروع أو برنامج.

9. غياب الخطط والسياسات المتعلقة بتعويض المزارعين المتضررين، والتي تأخذ في الحسبان تكرار الإعتداءات الإسرائيلية، وحاجة قطاع الزراعة للدعم والمساندة والتأهيل المستمر، والمستجدات الميدانية الأخرى التي تؤدي إلى تجدد الأضرار واتساعها.

10. عدم دقة البيانات التي يقدمها بعض المزارعين المتضررين مما يسبب إشكاليات لجهات تقديم المساعدات.

خاتمة/ خلاصة وتوصيات

مما سبق، يمكن القول بأن دور وزارة الزراعة تركز في توثيق وتقدير قيمة الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي، وتزويد المؤسسات المعنية بكشوف وتقارير دورية عن طبيعة وقيمة هذه الأضرار، حتى يتسنى تقديم المساعدات المالية والعينية اللازمة. وظل دورها في تقديم مساعدات للمزارعين محدوداً، وغلب عليها الطابع الإغاثي، وافتقدت إلى سياسات واضحة سواء في حجم المساعدات المقدمة، أو في المعايير المتبعة في توزيعها.

من جهة أخرى، ساهم تعدد الجهات التي تقوم بتعويض ومساعدة المزارعين المتضررين جراء العدوان، في اختلاف وتعدد المعايير التي يتم بموجبها تقديم الدعم. ورغم قيام وزارة الزراعة بالتنسيق مع المؤسسات الأهلية في توزيع المساعدات، إلا أن هذا التنسيق لم يرق إلى المستوى المطلوب، إذ اقتصر على اعتماد تلك المؤسسات لتقرير حصر الأضرار الصادر عن الوزارة. من ناحية أخرى، لم يكن للوزارة أي دور إشرافي أو رقابي على هذه المؤسسات الأهلية في توزيع المساعدات، وإنما خضعت عملية توزيع المساعدات النقدية والعينية في تلك المؤسسات للمعايير والإجراءات المتبعة من قبلها.

يهدف دعم قطاع الزراعة والحد من الآثار السلبية الناجمة عن الأضرار الكبيرة التي لحقت به توصي الهيئة بما يلي:

1. ضرورة أن تقوم وزارة الزراعة بوضع السياسات والإستراتيجيات اللازمة لتطوير قطاع الزراعة بشكل عام، ولتقديم الدعم والمعونة لهذا القطاع في الأحوال الطارئة التي يتعرض معها للكثير من الأضرار، التي تحد من فاعليته ومساهمته في الناتج القومي الإجمالي.
2. ضرورة أن تقوم السلطة الوطنية برفع نصيب قطاع الزراعة من الموازنة العامة.
3. ضرورة أن تقوم وزارة الزراعة ببذل الجهود اللازمة للتنسيق بين مختلف الجهات القائمة على تقديم المساعدات النقدية والعينية للمزارعين، وذلك للعمل وفق أسس ومعايير موحدة، وفي نفس الوقت للحد من الإزدواجية بين المستفيدين من المساعدات التي تقدمها هذه المؤسسات.
4. ضرورة رفع مستوى التنسيق والتعاون بين المؤسسات الرسمية والأهلية والدولية التي تقدم مساعداتها للمتضررين في القطاع الزراعي، بما يكفل وجود مرجعية معلوماتية موحدة عن قطاع الزراعة والأضرار التي لحقت به.
5. ضرورة اعتماد معايير واضحة ومنصفة ومعلنة في تقدير الأضرار التي لحقت بقطاع الزراعة، أو في تقديم المساعدات للفئات المتضررة من المزارعين.
6. ضرورة توفير بيئة قانونية داعمة، من خلال سن قانون لتعويض أو مساعدة المزارعين عند تعرضهم للكوارث، وذلك بهدف تحديد وإرساء إستراتيجية واضحة لمساعدة المزارعين.
7. ضرورة تشكيل لجنة/ هيئة وطنية عامة، تتألف من شخصيات رسمية وأهلية مهيئة، ذات مصداقية عالية لدى الجهات المقدمة للمساعدات والمجتمع المحلي على السواء، تقوم بدراسة الأضرار وأولويات وآليات الدعم للمزارعين المتضررين.
8. ضرورة دعوة الجهات الدولية للضغط على إسرائيل، من أجل وقف اعتداءاتها على الممتلكات الزراعية، ورفع القيود المفروضة على تسويق وتصدير المنتجات الزراعية.

الملاحق

ملحق رقم (1)

حول إجمالي قيمة الأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي الفلسطيني جراء الممارسات الإسرائيلية، منذ بداية الانتفاضة وحتى تاريخ 2005/1/31، وذلك حسب تقدير وزارة الزراعة.

الأضرار والخسائر التي تعرض لها القطاع الزراعي الفلسطيني نتيجة إجراءات قوات الاحتلال الإسرائيلي		
مسلسل	الأضرار	قيمة الخسائر/دولار
1	جريف الأشجار وتدمير البيوت البلاستيكية والمنشآت الزراعية	340.662.733
2	ممة فاقد الإنتاج الزراعي لعدم القدرة على زراعة الأراضي المجرفة والمحاصيل الحقلية.	67.190.000
3	خسائر قطاع الزيتون وتلف إنتاج بعض المحاصيل	16.45.184
4	تدني أسعار المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية	152.585.454
5	الخسارة المطردة في الثروة الحيوانية	32.315.000
6	إرتفاع أسعار الأعلاف	30.868.500
7	خسائر الثروة السمكية	12.955.587
8	خسائر الصادرات لإسرائيل والخارج	56.683.000
9	س حركة وسائط النقل الزراعي وعائدات التسويق والتصدير	59.770.000
10	خسائر تعطيل العمالة الزراعية	331.840.000
11	خسائر تجريف سطح التربة، وتكلفة إعادة تأهيلها.	60.655.200
مجموع الخسائر		1161.640.658 دولار

ملحق رقم (2)

حول كمية الأضرار الناجمة عن تجريف قوات الإحتلال الإسرائيلي للأشجار والدفينيات والخضار خلال الفترة
منذ 2005/3/31-2000/9/29

الإجمالي	إجمالي الضفة الغربية	إجمالي قطاع غزة	المحافظات					الوحدة	نوع الخسائر
			رفح	خانيونس	الوسطى	غزة	شمال غزة		
			19069	37772	31477	39521	67977	شجرة	زيتون مثمر
		101106	11958	24731	25170	15254	24667	شجرة	زيتون غير مثمر
443965	148103	295862	31027	62503	56647	54775	92644	شجرة	إجمالي
21051	9873	11178	1194	2414	2189	2198	3183	دونم	الزيتون
11331	33	11298	726	4785	4030	673	1274	شجرة	نخيل مثمر
22440	00	22440	1733	5970	12166	1492	1163	شجرة	نخيل غير مثمر
33771	33	33738	2459	10755	16196	2165	2437	شجرة	إجمالي
2458	3	2455	149	776	1213	171	146	دونم	النخيل
538469	1750	536719	5246	15369	16360	62291	441587	شجرة	حمضيات
13521	43	13478	128	382	412	1552	11004	دونم	
83459	20504	62955	18610	19958	12678	6708	5677	شجرة	لوزيات
3349	820	2529	743	795	507	265	219	دونم	
87033	32254	54779	3452	5043	3652	40026	4060	شجرة	عنب
3675	1075	2600	128	248	164	1877	183	دونم	
127977	30209	94468	4525	15639	13525	10244	54608	شجرة	فواكه
3665	863	2802	129	441	384	292	1556	دونم	أخرى
20400	20400	0	0	0	0	0	0	شجرة	موز
204	204	0	0	0	0	0	0	دونم	
10207	2662	7545	1284	2248	1652	1651	800	شجرة	حراج
229	53	176	23	41	29	31	52	دونم	
1343279	255915	1089366	66603	131545	120629	177860	601813	شجرة	إجمالي
48152	12934	35218	2494	5097	4898	6386	16343	دونم	الأشجار
2183	272	1911	838	273	453	44	303	دونم	دفينيات زراعية
12618	5318	7300	1082	2036	1314	690	2178	دونم	خضار مكشوفة
13882	9507	4375	673	2754	598	178	172	دونم	محاصيل حقلية
76835	28031	48804	5087	10160	7263	7298	18996	دونم	إجمالي المساحة

ملحق رقم (3)

حول كمية الأضرار التي لحقت بالمزارعين جراء الممارسات الإسرائيلية والمتعلقة بهدم الآبار والمنشآت الزراعية وقتل الطيور والحيوانات خلال الفترة من 2000/9/28 حتى 2005/3/31.¹⁶

نوع الخسائر	الوحدة	إجمالي الخسائر في كافة المحافظات
هدم مخازن زراعية	عدد	770
هدم مزارع دواجن وحظائر حيوانات مع معداتها	عدد	754
قتل أغنام وماعز	عدد	14749
قتل أبقار وحيوانات مزرعة	عدد	12131
اتلاف خلايا نحل	عدد	15265
هدم ابار كاملة مع ملحقاتها	عدد	403
قتل طيور دجاج لاهم	طير	899767
قتل طيور دجاج بياض	طير	350148
قتل أرانب مزارع	عدد	1650
تجريف شبكات ري	دونم	31235
هدم برك وخزانات مياه	عدد	1327
تجريف اسوار وسياج مزارع وتدمير جدران استنادية	متر	608893
تدمير خطوط مياه رئيسية	متر	928984
عدد المزارعين المتضررين	عدد	16177

¹⁶ حسب المعلومات التي أفادت بها وزارة الزراعة الفلسطينية. كما يشار إلى أن هذه المعلومات لا تشمل كميات وقيمة أضرار جدار الفصل العنصري، كذلك لا تشمل قيمة الأضرار في محافظات شمال الوطن لشهر فبراير 2005.

السلطة الوطنية الفلسطينية
مكتب الرئيس

وزارة الزراعة

اللجنة العليا للأضرار وتقدير
استمارة حصر الأضرار
الخسائر
لجنة حصر الأضرار الزراعية وتقدير
ضات

رقم الهوية		إسم المتضرر رباعياً			1- معلومات شخصية	
		شهادة تسجيل الملكية			2- معلومات عن ملكية الأرض	
تاريخ صدور		مك ن صدور			أرض ملك	
أنواع المزروعات			المساحة الكلية	3- وصف للمزرعة قبل التدمير		
					تفاصيل إضافية	
					4- وصف الضرر	
الأشجار المتضررة		أرض زراعية مكشوفة			5- تفاصيل الأضرار	
الصف		المساحة المتضررة			نوع الزراعة	
حمضيات					خضروات	
زيتون					حبوب	
فواكه					أشجار	
لوزيات					زراعات محمية	
نخيل	الحالة	العدد	المساحة	العرض	الطول	نوع الزراعة

أنواع أخرى						دفيئات
أشجار حرجية						أنفاق زراعية
		اجمالي المساحة وشبكات الري بالتقسيط				

رئيس اللجنة

أعضاء اللجنة

السلطة الوطنية الفلسطينية

مكتب الرئيس

وزارة الزراعة

اللجنة العلية للأضرار وتقدير التعويضات

لجنة حصر الأضرار الزراعية وتقدير

استمارة حصر الأضرار

الخسائر

تاريخ	جهة الإصدار	رخصة البئر	العمق	الرقم	تفاصيل الأضرار
تاريخ					بئر المياه
الحالة	قيمة فاتورة الشراء	تاريخ الشراء	الموديل	النوع	ماتور المياه
تاريخ	نوع البناء	الإرتفاع	العرض	الطول	غرفة ماتور المياه

تاريخ ا	نوع البناء	العمق	العرض	الطول	بركة المياه
		تاريخ تمديد الشبكة	الطول	القطر	شبكة الري
	ملاحظات لجنة الحصر				مواسير حديد
					مواسير بلاستيك
					قنوات ري
					أنواع أخرى
		النوع	الإرتفاع	الطول	سور المزرعة
	توقيع أعضاء اللجنة				سور من البلك
					سور من الشبك